الفصل الثاني

النزاعات الداخلية

المبحث الأول: مفهوم النزاعات الداخلية

المبحث الثاني: أسباب النزاعات الداخلية

المبحث الثالث: أنواع النزاعات الداخلية

المبحث الأول: مفهوم النزاعات الداخلية

ان النزاعات مع اختلاف أسبابها وتداعياتها، تمثل ظاهرة ديناميكية في الحياة البشرية، وليست وليدة العصر الحديث، وانما رافقت الحياة البشرية عبر العصور، وفي جميع المجتمعات، وهي تتخذ أشكالا عديدة، وتحدث في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية، سواء في الاقتصاد أو في السياسة أو الدين أو المعايير الأخلاقية أو الطبقات الاجتماعية أو المهنية، وغالبا ما تكون ذات تأثيرات مدمرة حينما تكون النزاعات مسلحة، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم النزاعات الداخلية.

النزاع لغة

ان مصطلح النزاع لغة يعني الخصومة، ونازعه منازعة أي جاذبه في الخصومة، وبينهما نَزاعة بالفتح أي خصومة في حق[1]، ونازَع فلانًا على الأمر أو نازَع فلانًا في الأمر أي خاصمه، جادله، غالبه، ونازعه في حقّه، ونازَع إخوته، أو نازَعه على ملكية الضَّيعة[2]، {فَلاَ يُنَازِعُنَّكَ فِي الأَمْرِ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ}[3]، ويقال أيضا تنازع القوم في الشيء أي أختلفوا، وتخاصموا[4].

والنزاع هو ترجمة لكلمة "conflit" الفرنسية، و"conflict" الانكليزية وهما من أصل الكلمة اللاتينية "conflictus"[5]، والتي تعني" الصدام، او الدخول في معركة"[6]، نزاع، نِزاع، صِدام، تضارب، شِقاق، قتال، فالنزاع هو "صِدام" بين شخصين أو بين مجموعتين أو بين طائفتين أو بين شعبين أو بين أمتين، والدخول في نزاع مع إنسان اخر يعني "الاصطدام" به كما نصطدم بعقبة في الطريق [7].

النزاع اصطلاحا

---

[1] محمد أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص٦٥٤.

[2] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، ط١، مجلد١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢١٩٣.

[3] القران الكريم، سورة الحج، الآية ٦٧.

[4] لويس معلوف، المنجد في اللغة، ط٣٥، مطبعة منفرد، طهران، ١٩٦٠، ص٨٠١.

[5] د.غالينا لوبيموفا، سيكولوجية النزاع، ترجمة، د. نزار عيون السود، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٧، ص٧.

[6] Christopher E. Miller, A Glossary of Terms and Concepts in Peace and Conflict Studies, University for Peace, Second Edition 2005, p.22.

[7] جان ماري مولّر، قاموس اللاعنف، ترجمة، محمد علي عبد الجليل. متاح على الموقع الالكتروني التالي: http://www.maaber.org/nonviolence_a/Conflit_a.htm ، اخر زيارة ٧-١٢-٢٠١٦.

أما من حيث المدلول الاصطلاحي فيستخدم في مصطلحات الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة، ويعتبر مفهوم النزاع، كأغلب المفاهيم المستعلمة في الدراسات الاجتماعية من المفاهيم التي خضعت لتنوع واسع وجدليات كثيرة في تعريفها أو مفهومها، ومن الصعوبة بمكان تقديم تعريف موحد ومحدد للظاهرة، لذا نجد العديد من المفاهيم والتصورات النظرية حول مصطلح النزاع بسبب الاختلاف في المدارس الفكرية والتوجهات السياسية للباحثين في مجال دراسات السلام والنزاعات، وسنحاول دراسة مجموعة من التعريفات ليتضح لنا مفهوم النزاع ثم النزاعات الداخلية.

فقد ورد تعريف النزاع في دائرة المعارف الأمريكية بأنه: "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الذي يتولد من التعارض أو عدم التوافق بين حاجتين أو رغبتين أو أكثر من حاجات الفرد أو رغباته"[1].

أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فقد أبرزت الطبيعة المعقدة لمفهوم النزاع، وبيان الدلالات والمعاني المختلفة للمفهوم وفي أكثر من بعد، فالنزاع من الناحية السياسية، يشير إلى موقف تنافسي، يكون أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهم، مضطراً لاتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الاخر، في حين أن البعد النفسي للمفهوم يشير إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو للدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متناقضة تماما".

أما متغير "الإرادة" عند أطراف النزاع، فإنه يمثل أساساً محورياً في تعريف النزاع لدى اتجاه آخر من كتاب الأدبيات السياسية، حيث ينظر لمفهوم النزاع باعتبار أنه في جوهره "تنازع للإرادات"، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، وفي تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدى بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها"، ومع ذلك "يظل النزاع دون نقطة الحرب المسلحة"[2].

وهنا تثار أهمية التمييز بين النزاع وبعض أنواع المنافسة – كالتي تحدث في المجالات الرياضية على سبيل المثال -، "ففي المنافسة يتعاون الأفراد أو يتنافسون من أجل المرح وقضاء

---

[1] The Encyclopedia Americana International Edition, "Danbury, Connecticut: Gerolier Incorporated, 1992, p537.

[2]. Lopez & Michael s. Stole, "International Relations: Contemporary Theory and practice", Washington DC, Congressional Quartery, 1989, p429.

وقت طيب وممتع"، بينما في النزاع، فإن "إحداث أو إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين إنما يعد هدفاً محدداً للنزاع نفسه"[1].

إضافة إلى ذلك، فإن هناك رأياً ثالثاً يفضل الاهتمام ببنية الموقف النزاعي والمصالح المتضمنة فيه، حيث يذهب كل من لوبز وستول إلى أن مفهوم النزاع يمثل أو يعكس "موقفاً يكون لطرفين فيه أو أكثر أهداف أو قيم أو مصالح غير متوافقة بدرجة تجعل قرار أحد الأطراف بصدد هذا الموقف سيئاً للغاية"، ومن هنا يمكن النظر إلى مفهوم النزاع باعتباره "نتيجة لعدم التوافق في البنيات والمصالح، مما يؤدى إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية"، وعلى ذلك يخلص الكاتبان إلى "أن النزاع بهذه الكيفية، يعد سمة مشتركة لكل النظم السياسية الداخلية والدولية"[2].

أما النزاع في مفهوم كوزر فإنه يتبلور في ضوء القيم والأهداف التي تمثل الإطار المرجعي لأطراف الموقف النزاعي، ويرى كوزر أن النزاع يتحدد في "النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة، القوة والموارد، حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو إيذاء أو القضاء على الخصوم"[3].

وهناك رؤى أخرى تسعى إلى توجيه الاهتمام نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف الموقف النزاعي، ومن هنا تتجه تلك الرؤى إلى تعريف النزاع فيها بأنه "ذلك العداء المتبادل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات"[4].

أما محكمة العدل الدولية الدائمة فعرفت النزاع الدولي في قرارها الصادر بتاريخ ٣ آب ١٩٢٤ في قضية مافروميتس بأنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما" [5].

والنزاعات تستخدم عادة في وثائق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي، للإشارة إلى المصادمات العنيفة والمسلحة التي تحدث ما بين الدول أو داخلها، بينما في دراسات السلام وحل

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٢، ص٢١٣.

[2] Mohammad Abu Nimr, Conflict Resolution, Cairo: National Center for Middle East Studies, 1994, p2.

[3] د. أحمد فؤاد رسلان، نظرية النزاع الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٨.

[4] د. عبد المنعم المشاط، ماهر خليفة، تحليل وحل النزاعات: الإطار النظري، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤.

[5] شارل روسو، القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة، الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨٣.

النزاعات ومن حيث الممارسات الفعلية تستخدم العبارة بشكل أعم لتشمل الخلافات والنزاعات بين طرفين أو أكثر.

ومن التعريفات الأخرى للنزاع: -

"النزاع هو تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الاخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهما وتعويق تحقيق أهدافهم".

"هو وضع اجتماعي يكافح فيه ما لا يقل عن اثنين من المحركين أو الأطراف للحصول على مجموعة متوفرة من الموارد المحدودة في اللحظة نفسها في فترة زمنية معينة"[1].

"النزاع هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح، وأن تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها تزامنيا معا".

"النزاع هو أي حالة يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافهما غير متوافقة"[2].

"سعي جماعات مختلفة لبلوغ أهداف مختلفة، سواء تم استخدام وسائل سلمية في النزاع أو استخدمت فيه القوة"[3].

"ظاهرة عامة تظهر عندما يدرك فردان أو مجموعتان أو أكثر بان لديهم أهداف متعارضة"[4].

"اعتقاد أطراف النزاع بأنهم سوف يتعرضون إلى نتائج غير إنسانية وبشعة وبطرق مدمرة إذا لم يتجنبوا النزاع ويرفضوه، وهو ما قد يؤدي بهم إلى إلحاق الأذى بالآخرين والعزلة"[5].

---

[1] د. بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات والحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة سعد السعد ومحمد دبور، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط١، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

[2] زياد الصمادي، حل النزاعات نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، كوستاريكا، ٢٠٠٩، ص ٩.

[3] Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Hugh Mail, Contemporary Conflict Resolution: The prevention Management And Transformation Of Deadly Conflicts, Second Edition, Polity Press, Malden U.S.A, 2009, p. 27.

[4] Louis Kricsberg, Constructive Conflict: From Escalation To Resolution, Third Edition, Rowman and Littlefield Publishers. INC, New York, 2007, P.2.

[5] Friedrich Glasl, Confronting Conflict: A first Aid Kit For Handling, Hawthorn Press, 1999, P.6.

"النضال حول قيم أو مطالب أو أوضاع معينة أو قوة أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلا ليس فقط في كسب القيم المرغوبة بل أيضا إلحاق الضرر أو إزالة المتنافسين أو التخلص منهم"[1].

"هو التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع والذي يتميز بنزاعهم حول الحوافز المتعارضة (الحاجات، المصالح، الأهداف، المثل العليا، والقناعات)، أو الأحكام (الآراء، النظرات، التقويمات، وما شابه ذلك)[2].

والنزاع يشير الى تنازع الارادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها التي تؤدي الى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة اختلافية أكثر منها توافقية[3].

والنمساوي فريدريش غلاسل أحد المختصين بالعلوم السياسية والخبير في معالجة النزاعات يعرف النزاع الاجتماعي على النحو التالي: " النزاع هو تفاعل بين شخصين أو أكثر، بين مجموعات أو منظمات تتواجد على طرفي نقيض بأفكارها، وأحاسيسها، وأهدافها، ويشعر أحد الطرفين على الأقل بأن الطرف الآخر ينغص عليه أفكاره ومشاعره وأهدافه"[4].

وهناك مستويان للنزاع كم ذهب اليه أرسطو، فقد أشار الى ان النزاع قد ينشأ على مستوى الافراد، ويكون سببه ومصدره النضال من أجل اسباع حاجات الفرد الأساسية، أو يحدث على مستوى الجماعات، ويمثله نزاع الطبقات، والذي يكون سببه ومصدره عدم المساواة في الحقوق السياسية والثروة، وهذا ما ينطبق على التاريخ الإنساني حسب وجهة نظره[5].

ويرى جوزف هنبز بان السبب الجوهري في النزاعات الاجتماعية هو الاعتقاد لدى طرف (أو أطراف) معينة بأن الأطراف الاخرى تمثل عائقا أمامها لحصولها على بعض المنافع مثل

---

[1] Lewis A. Coser, The Functions Of Social Conflict, The Free Press, New York, 1956, p.24.

[2] د. غالينا لوبيموفا، المصدر السابق، ص١٨.

[3] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، المصدر السابق، ص٢٣٣.

[4] شتيفان كلاوس، معالجة النزاعات، ترجمة، يوسف حجازي، مركز الشرق الأوسط للديمقراطية واللاعنف، ط١، رام الله، ٢٠٠٦، ص١٣.

[5] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، بنغازي، ٢٠٠٧، ص١٠٧.

السلطة والموارد وغيرها من الأشياء، ولذلك حسب رأيها يجب أن نزول من أمامها، وقد تستخدم القوة ضد الطرف المعيق ليسهل الوصول الى الأهداف[1].

والنزاع هو نقيض التعاون والتجانس والاتفاق، واغلب مدارس تحليل النزاع تتفق على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالنزاعات كظاهرة، كما أوردها Paul Wehr على شكل فرضيات رئيسية وهي[2]:-

- أن النزاع ظاهرة غريزية وفطرية لدى الانسان.
- تتسبب طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل المجتمعية في النزاعات
- تمثل أحد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع
- النزاعات تؤدي وظائف سلبية في النظم الاجتماعي، ومع ذل فهو ضروري للتنمية لاجتماعية.
- انه مظهر حتمي للمصالح المتضاربة للأطراف.
- هو نتيجة سوء الادراك ولسوء لتقدير وفقر الاتصال.
- هي عملية دراماتيكية طبيعة تشترك فيها جميع المجتمعات.
- النزاع دليل حيوية، إذ تنفجر الطاقات وتتوجه المجهودات من خلال التنافس في مستواه الأدنى، الى التنازع والنزاع في مستواه الأعلى، وتوجيه الطاقات إيجابياً للتفوق والتجديد والإتقان والتطور.

النزاع ظاهرة طبيعية في المجتمع:

تعد النزاعات عملية ديناميكية تمر بسلسلة متعاقبة من المراحل والاحداث المتكررة بشكل مستمر. حيث يمكن تلخيصها بأربع مراحل اساسية، المرحلة الأولى، والتي قد تكون غير ظاهرة في العادة وتتعلق ببدء الشعور بالمعارضة وعدم الرضا عن واقع حال معين، المرحلة الثانية هي مرحلة تشخيص اسباب عدم الرضا وتحديد الأطراف المسؤولة واتخاذ القرار بتغيير ومواجهة واقع الحال، المرحلة الثالثة هي طريقة التفاعل العملي والسلوك المنتهج لتغيير واقع الحال، المرحلة الرابعة والاخيرة هي مرحلة التصادم والتعاطي مع ردود الافعال لدى الطرف الاخر.

---

[1] د. كمال أحمد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات النشر والتوزيع، الشوف، كفرنبرخ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٧.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الأول، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٢٨-١٢٩.

ان التاريخ يدل على أن ظاهرة النزاع لها صفة الديمومة ولا مفر منها في الحياة الاجتماعية، مع أن أنبياء الأديان تطلعوا الى عهد لا يلجأ الناس فيه الى الحرب، ويتحدث المثاليون عن عصر تتغلب فيه الحكمة على العنف، وتحدث أبناء عصر النهضة عن النزاع النهائي الذي سيؤدي الى عصر من السلام والوئام والعدالة والمعرفة والكمال الإنساني[1].

والنزاع في بعض أبعاده يمثل "عنصراً خلاقاً في العلاقات الإنسانية: فهو يمثل وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات"[2].

هنالك مراحل جانبية أخرى جديرة بالذكر تتعلق بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع والتسوية بين الاطراف المتنازعة وتحقيق التوازن وقبول التغييرات الجديدة الناجمة، حيث تعد هذه المرحلة من اهم وأخطر المراحل، ففي حال عدم التوصل الى اتفاق يحقق رضا حقيقيا بين الاطراف فأن ذلك سوف يؤدي الى ارتفاع احتمالية تأجيج نفس النزاعات مجدداً وترك اثار تبقى كامنة ومتجذرة قابلة للتفجير في اي وقت لاحق

ويدور النزاع كميسر للتغيير الإجتماعي، وفي تحقيق التكامل والاندماج، واستعادة التوازن والاستقرار، وزيادة كفاءة معدلات التنسيق بين أطرافه، هذا بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية للنزاع، والتي تدور في معظم الأحوال حول دعم وتأكيد عمليات السيطرة على الموارد المحدودة أو المرغوبة من قبل أحد طرفيه.

ولكن النزاع المبغوض او الهدام هو التنازع الذي يرتكز على سحق الطرف الاخر والقضاء علية بأي ثمن، وهزيمته او على الاقل تهديد وجوده او مصالحه، وهذا النوع قد يهدد الاستقرار في العلاقات بين الافراد والمجموعات والمجتمعات وقد يقود الى نتائج غير مضمونة للعواقب وقد يقود الى الفشل وهذا النزاع هو من النوع السلبي المفضي على إهدار الوحدة او العلاقة بين المجتمع او الاسرة او القبيلة او الدولة.

والنزاع ضروري أحيانا لتحقيق العدالة حيثما يكون الظلم قائما، ويمكن أن يوفر فرصة لإقامة نظم اجتماعية وسياسية جديدة ويمكن أن تساعد على تشكيل المستقبل[1].

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة، د. وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٥، ص١٤٤.

[2] J. W. Burton, "World Society", Cambridge & New York: Cambridge University press, 1972, pp. 137-138.

وبهذا نستنتج أن النزاع جزء من طبيعتنا وحياتنا البشرية، فحياة الانسان مبنية على التنوع والاختلاف في الرؤى والأفكار ووجهات النظر المتباينة تجاه القضايا المشتركة، وكلما استطعنا أن نحصر النزاع في مديات التباين والاختلاف في الرؤى فسيكون له نتائج إيجابية ويصبح نزاعا بناءاً، ولكن إذا تفاقم ودخل دائرة العنف فسينتج أضرارا مادية ومعنوية ويصبح نزاعا هداما.

وفيما يتعلق بموضوع النزاع وتنوع آلياته، فهو قد يكون نزاعا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو اجتماعيا أو حتى تكنولوجيا، كما أن أدوات النزاع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، ومن نماذجها على سبيل المثال: الضغط، والحصار، والاحتواء، والتهديد، والعقاب، والتفاوض، والمساومة، والإغراء، والتنازل، والتحالفات، والتحريض، والتخريب، والتآمر. أما الحرب فهو التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم تعد تجد لحلها الوسائل الأكثر لينا أو الأقل تطرفا، ولذلك تعد الحرب نقطة النهاية في بعض النزعات الدولية[2].

نموذج مثلث النزاع لـ جون غالتونغ / John Galthung:

هو عبارة عن نموذج لتفسير النزاعات، حيث يقترح غالتونغ طريقة المثلث في النظر الى النزاعات معتبرا النزاع يقوم على ثلاثة أبعاد[3] وكما موضح في الشكل رقم (٥):-

- التناقض (Contradiction): ويعبر عن نقطة انطلاق النزاع، فالنزاع ينشأ أساسا من عدم التوافق في الأهداف بين الأطراف، والتي تعبر عن تضارب المصالح، حيث يرغب كل طرف تحقيق هدف يتقاطع مع هدف الطرف الاخر.
- الإدراك (Perception): ويعبر عن عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، والتصور الإيجابي أو السلبي الذي يحمله كل طرف عن الآخر، وفي النزاعات العنيفة دائما تكون التصورات سلبية.
- السلوك (Behavior): يشير إلى تحول التناقض والرؤية إلى سلوك وعادة ما يجسد على شكل تهديد أو القهر او الهجمات المدمرة واستخدام العنف المسلح.

---

(1) Rachel Blackman, Peace-building within our communities, Tearfund resources, Teddington, UK, 2003, p9.

(2) Abu Nimr, Op., Cit., 28

(3) محمد أحمد عبد الغفار، المصدر السابق، ص ٨٣.

ان نموذج النزاع المثلث يعتبر من أبرز النماذج التي فسرت مراحل النزاع عن طريق ثلاثية العناصر الممثلة في زوايا المثلث، فالنزاع يبدأ في الأساس من عنصر التناقض، والذي يترجم من خلال عنف بنيوي، ولمرحلة حل النزاع ينتقل الى بناء السلام، ومن حالة التناقض ينتقل الى المواقف المعبرة عن التصورات الخاطئة عن الطرف الاخر، والذي ينتج لنا عنفا ثقافيا، يصل بنا الى صنع السلام في مرحلة الحل، كما أن المواقف تتحول الى سلوكيات، والذي ينتج عنه حسب المثلث عنفا مباشرا، وهو الذي يستلزم حفظ السلام في مرحلة حل النزاع[1].

شكل رقم (٥) نموذج مثلث النزاع لـ جون غالتونغ

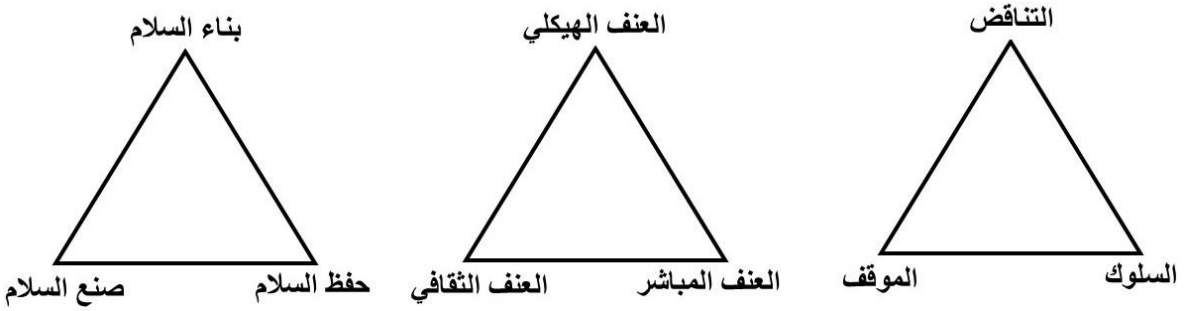

المصدر: Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Hugh Miall, op.cit, p.9

ويؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل وفي حال توفر المكون الأول والثاني فقط دون ظهور سلوكيات يعتبر النزاع كامنا أو هيكليا.

النزاعات الداخلية

يعرف بعض الباحثين النزاع الداخلي بأنه "التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية، سياسية، دينية..الخ) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع" ولكن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع حقيقة وجود أسباب وغايات ومطالب منطقية تقف وراءها، كما هو الحال في مطالب العديد من الأقليات "المكونات" الدينية والعرقية والسياسية، وقد ورد في التاريخ الإسلامي أثر عن الصحابي أبي ذر الغفاري "رضي الله عنه" قوله: "عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا

[1] د. مصطفى عثمان إسماعيل، إدارة النزاعات بين الإسلام والغرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٨.

يحمل سيفه ويخرج باحثا عنه"، وهو ما يعبر بوضوح عن وجود أسباب منطقية لما تعيشه مجتمعاتنا من نزاعات داخلية[1].

ويعرف كل من جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النزاع الداخلي من الناحية الاصطلاحية بقولهما بأنه: وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر، تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك"[2].

ويعرف النزاع الداخلي أيضا "بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل"[3].

وهنا وجه الاختلاف، حيث أن هذا التعريف يحصر النزاع الداخلي في زاوية ضيقة مما يهمل بقية حالات النزاع فيكون التعريف غير شامل، كونه يُركز فقط على حالة انهيار النظام أي انهيار السلطة الحاكمة وتلاشيها، ويُهمل حالات النزاع الأكثر وجوداً في العالم فأغلب النزاعات تحدث اليوم مع وجود السلطة الحاكمة.

ويمكن أن نعرف النزاع الداخلي بأنه نزاع على مصلحة معينة، أو على السلطة، أو على الموارد النادرة، أو ادعاءات على حالات معينة، بحيث أن الأطراف المتنازعة هدفها ليست فقط الحصول على تلك المنفعة المرجوة، بل تتعداها الى تحييد الأضرار، أو التخلص من منافسه الآخر[4].

وهناك من عرف النزاع الداخلي بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل كما كان في الصومال وقبله لبنان. وتحدث آخرون عن مفهوم النزاع الداخلي من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما تلاحظ

---

[1] د. مصطفى عثمان إسماعيل، المصدر السابق، ص٣٠.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المصدر السابق، ص١٤٧.

[3] قسم البحوث والدراسات، أنواع النزاع ومفهومه، الجزيرة نت، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0AF41534-E226-4538-8F40-0197CB1DBE93 اخر زيارة ٨-١٢-٢٠١٦.

[4] د. كمال حداد، النزاعات الدولية، دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص١١.

مجموعتان أو مجموعات أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى. وقد تكون هذه المجموعات أفرادا أو مجموعات صغيرة أو كبيرة[1].

ويعرف النزاع الداخلي أخيرا بأنه "السلوك العنيف بين مجموعتين أو أكثر لتحقيق مصالح خاصة أو لتغيير أوضاع قائمة لأغراض سياسية واقتصادية واجتماعية"[2].

والسمة العامة للنزاع الداخلي عندما يتصف بكونه كبيرا، يقتصر من حيث جوهر اشكاليته في الغالب، على مسألتي تقسيم السلطة وتوزيع الثروة، في الوقت الذي يتعمق النزاع عندما تؤثر فيه العوامل الإثنية والقبلية والدينية والمذهبية، حيث أن هذه العوامل تزيد من الانقسام والانشقاق الداخلي، وينعكس بالتالي على التماسك السياسي والاجتماعي والأمني في الدولة، وقد يمتد هذا النوع من النزاعات العرقية العنيفة لدول الجوار وهذا يزيد من حدته وتأثيره، من خلال الدعم الخارجي من القبائل والإثنيات الممتدة في دول الجوار، أما النزاعات الداخلية الصغيرة فلا يرتقي الى درجة تهديد السلطة القائمة، بحيث يقتصر على مجموعة من المطالب المتعلقة بالحريات العامة، والانفتاح الديمقراطي، والمطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية، وتوفير بعض الخدمات، ويمكن احتواء هذه النزاعات بالحوار والوسائل السلمية وتحقيق حقوق المواطنة[3].

قد تختلف طبيعة النزاعات الداخلية بحسب موضوعها، وصحيح بأن كل نزاع داخلي يتفرد بخصائصه ومستوى حدته وطبيعة موضوعه، إلا أنه غالبا ما تتوافق هذه النزاعات مع بعض بمميزات مشتركة، مثل الشعور بالغضب، والإحباط، والخوف وفقدان التواصل، والميل الى لوم الاخر، أو تجريده من انسانيته، والتصعيد واتخاذ القرارات الاستراتيجية في استخدام العنف، أو التفاوض، أو الوساطة، فالشكل قد يتغير ولكن الخصائص متشابهة الى حد كبير[4].

ان العديد من النزاعات الداخلية ليست بالعرقية في طبيعتها، وانما هي نزاعات سياسية وتكون أحيانا عنيفة، نتيجة عوامل داخلية وليس نزاعات بين الدول، حيث يحدث داخل الدولة الواحدة، وتكون أهم أسبابها نزاعات على النفوذ بين الزعماء المدنيين والعسكريين، وتحديات تتعلق

---

(1) قسم البحوث والدراسات، أنواع النزاع ومفهومه، المصدر السابق.

(2) Peter Waltensteen, Understanding Conflict Resolution, Sage Publisher, 2000, p.47.

(3) عمر عبدالحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية، الأسباب والتداعيات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص١٨.

(4) د. كمال حداد، المصدر السابق، ص١٣.

بسيادة الدولة من قبل تنظيمات الجريمة المنظمة أحيانا، بالإضافة الى النزاعات الأيديولوجية والعرقية ومحاولات الانفصال، وهناك العديد من النزاعات الغير العنيفة وحلها يتحقق من خلال اليات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفي معظم النزاعات تكون الحكومات والمعارضة والثوار هي الأطراف الرئيسية[1].

عناصر النزاع الداخلي

يمكن تحديد عناصر النزاع بـ:

١_ **أطراف النزاع:** وهم أفراد التفاعل الاجتماعي المتأزم الذي بلغ مرحلة النزاع وكذلك كل من يقف معهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة (المتعاطفون، المستفزون، المصالحون، وغيرهم)، ويلحق بأطراف النزاع ضحايا النزاع أيضا.

2_ **الأطراف الخارجية**: قد يحدث أن تشارك أطراف أخرى غير أطراف النزاع الأصليين في النزاع إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال دعمها لأحد طرفي النزاع، وذلك تحقيقا لمصالحها وأهدافها الشخصية.

3_ **موضوع النزاع**: حدد بعض الفقهاء المختصين في هذا المجال بان موضوع النزاع داخل المجتمع قوميا ودينيا وطائفيا يكمن في المصالح المتعارضة بين أطراف النزاع كالموارد أو الثروة أو السلطة أو الهوية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو القيم.

مراحل النزاع

يمر النزاع بعدد من المراحل المختلفة قبل أن يتبلور في شكله النهائي وهي[2]: -

أ- التشكيل

وتبدأ هذه المرحلة عندما يكون هناك تعارض وانقسام حول الحقوق بين الأطراف، والشعور بالغبن، وتظهر مجموعة تعتبر نفسها صاحبة حقوق قد تم هدرها أو التغاضي عنها من قبل الطرف الآخر.

---

[1] Michel E. Brown, Causes and implications of ethnic conflict, in Montserrat Guibernau and John Rex, The Ethnicity Reader: Nationalism, Multiculturalism and Migration, second edition, Polity press, Malden, USA, 2010, p94.

[2] هاجر جيلاني عبدالله عبدالرحيم، الاليات التقليدية لإدارة النزاع ودرء الازمات: دراسة حالة جنوب دارفور، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في دراسات السلام، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠١٥، ص ٣٠.

ب- التصعيد

وتبدأ المرحلة هذه عندما تصل الأطراف المتنازعة الى مرحلة التعبير والتهديد العدواني تجاه الاخر، وتستخدم الوسائل المتعددة للتعبير عن لغة الغضب وعدم الرضا، وتتميز هذه المرحلة بتزايد الاستقطاب، وبداية دخول الأطراف في دوامة العنف.

ج- التفاقم

وتبدأ في هذه المرحلة المواجهة بين أطراف النزاع، وقد يبدأ الصراع المسلح وتنقطع الاتصالات بين الأطراف ويكون الخيار الوحيد أمامهم هو المواجهة المسلحة، ويتم التعبير عن هذه المرحلة بمرحلة حرب الاستنزاف.

د- التحسين

وفي هذه المرحلة تظهر الدوافع المتداخلة (كالسأم واليأس من الحرب والرغبة الحقيقية في إيقاف الدمار) ووضع حد للحرب.

ه- التحويل

وهي مرحلة يتم السماح للنزاع بالتعبير عن نفسه بصورة سلمية، وهي هدف أساسي على المدى الطويل للمساعدة في إقرار السلام والاستقرار، وحتى يتم التحول بصورة تامة تحتاج هذه التغييرات الى سيطرة ومراقبة الجهات الراعية لتحقيق المصالحة بين الأطراف سواء المحلية أو العالمية استنادا للعناصر التالية: -

- حقوق الانسان المدنية والسياسية ودعم القضاء المستقل.
- الانتخابات السياسية والتغيرات الدستورية.
- التغييرات الاجتماعية والاقتصادية.
- خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية الدستورية.

ونعرض هنا نموذجا مبسطا لتصعيد النزاع والذي تتحرك مراحل التصعيد أو تصاعد وهبوط النزاع على امتداد المنحنى، حيث ينطلق من الاختلافات الأولية التي تعد جزءا من جميع التطورات الاجتماعية مرورا بظهور تناقضات أصلية التي قد تبقى أو لا تبقى كامنة والى الأعلى من خلال عملية الاستقطاب التي تكون فيها الأطراف متنازعة ويصبح فيها النزاع ظاهرا، ويتوج المنحنى باندلاع العنف المباشر والحرب، والى الأسفل من المنحنى نلاحظ تناقضا تاما ومعاكسا

لعملية التصعيد وذلك بحصول وقف لإطلاق النار ومرورا بالاتفاق والتطبيع وصولا إلى عملية المصالحة (كما هو موضح في الشكل رقم(٦) .

شكل رقم (٦) أنموذج أوليفر لمراحل تطور النزاع

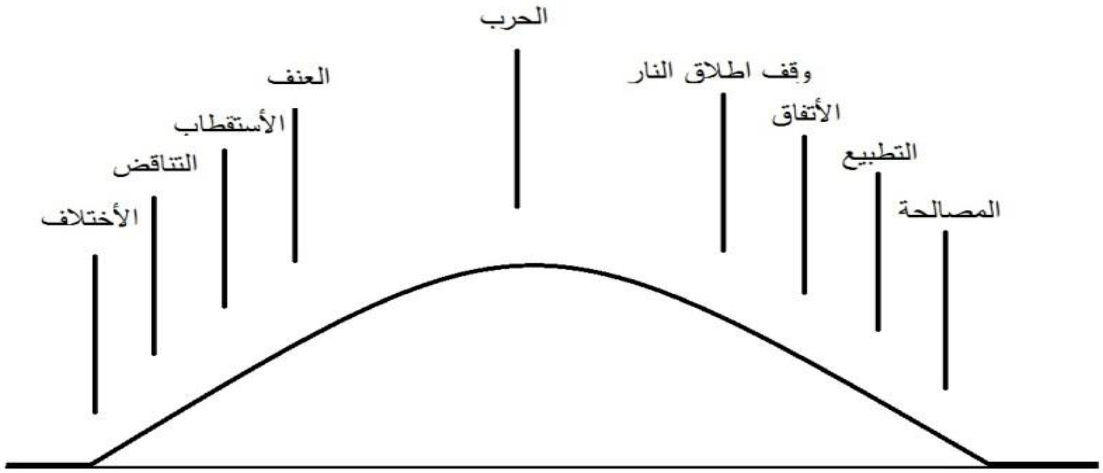

المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٥م، بيروت، ص ١٢٥.

مستويات النزاع[1]:

التناغم(Harmony) ، ويعرف بأنه العلاقة بين الأطراف (عرقية، دينية، سياسية، ثقافية..) عندما لا توجد فعليا أي نزاعات مصالح أو قيم متناقضة. ويظهر ذلك في تعاطف الأطراف مع أي طرف يتعرض لمشكلة أو أزمة.

السلام الدائم(Durable Peace) ، ويتميز بمستوى عال من التعاون والاتصال بين الأطراف، وإدراك لكيفية تحقيق المصالح المتعارضة. وتعطي الأطراف قيمة أكبر لعلاقاتها العامة أكثر من التركيز على مصالحها الخاصة. ويسعى كل طرف لتحقيق مصالحه من خلال آليات سلمية ومؤسسية. ولذا لا يحتاج إلى استخدام العنف لتحقيق ذلك.

السلام الثابت(Stable Peace) ، ويسمى "السلام البارد" وفيه يقل الاتصال، والتعاون بين الأطراف ويتم ذلك من خلال نسق من النظم الأساسية، والاحترام المتبادل وغياب عام للعنف. وتبقى الأهداف والقيم المتعارضة. وتتنافس الأطراف بطرق عديدة لكن ضمن ضوابط مقبولة، والتنازع يتم بطريقة غير عنيفة. ومن الممكن أن تحدث نزاعات عنيفة في هذا المستوي لكنها عمليا غير مرجحة الحصول.

---

[1] قسم البحوث والدراسات، أنواع النزاع ومفهومه، المصدر السابق.

السلام غير الثابت(Unstable Peace) ، ويسمى "الحرب الباردة"، وتنشأ فيه توترات ملموسة واتهامات بين الأطراف. ومن المحتمل أن تتحول إلى عنف علني متقطع. وبالرغم من قلة العنف فيه إلا أن التعايش معدوم فيه. والأطراف لا تعنى كثيرا بعلاقاتها المتبادلة بشكل كاف، ولا تسعى لوضع ضمانات تبعد احتمال استخدام الإكراهات والعنف المادي لتحقيق أهداف محددة. ويبدو السلام هنا ضعيفا، ومستويات التوتر بين ارتفاع وانخفاض، وتسعى الأطراف لامتلاك السلاح بقصد الردع، والاتفاقات غير واضحة ومن السهل الإخلال بها.

الأزمة(Crises) ، وهي مواجهة متوترة بين مجموعات مسلحة معبأة معنويا، قد تصل إلى درجة التهديد وصدامات ظرفية (آنية). وتمهد هذه الأوضاع إلى حرب أهلية وشيكة، أو انهيار عام للقانون ونظام الحكم.

الحرب(War) ، وهي حرب شاملة تتحارب فيها مجموعات مسلحة منظمة. وقد تحتوي على كثافة منخفضة في نطاق المواجهات مثل حروب العصابات، والفوضى السياسية. ومثال ذلك الوضع في الجزائر والصومال، وجنوب السودان.

في الأوضاع الواقعية لا تحدد هذه المستويات بشكل هندسي، فالنزاعات وتحقق السلام لا تبرز بشكل مفاجئ، أو تنتقل بشكل سريع من مستوى إلى آخر، أو تنتهي كذلك بشكل مفاجئ. فالعلاقات لا تنتقل من السلام الكامل إلى الحرب الشاملة دون المرور بمستويات وسيطة.

تمييز النزاعات الداخلية عن المفاهيم ذات الصلة

لا بد من تمييز النزاعات الداخلية عن المفاهيم ذات الصلة والتي تتداخل من حيث معانيها، وقد يشكل ارباكا في إدراك معنى ومفهوم النزاع الداخلي، ولذا نبحث هنا بعضا من هذه المفاهيم ونبين الفرق بينها وبين مفهوم النزاعات الداخلية: -

أ- الصراع

يعتبر مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم المشابهة للنزاع، حيث تبدو للوهلة الأولى إشكالية ترجمة مفهوم conflit أوConflict باللغتين الفرنسية والانجليزية، إلى اللغة العربية، إذ تعد تحديا حقيقيا أمام الباحث فيما يخص التمييز بين مصطلحي النزاع والصراع.

ولقد قدم ابن منظور تمييزا بين الصراع والنزاع، في معجمه "لسان العرب"، إذ يرى بأن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.

والصراع محكوم بعقائد فلسفية ومفاهيم قيميه يصعب معها اتفاق الأطراف عليها، ولهذا يعرف الصراع على أنه (موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية)[١]. كما عرف أيضاً على أنه (شكل من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة الموجودين فيها)[٢].

ان مفهوم الصراع قد يمتد بجذوره الى الماضي، ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل، كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر، لذا فهو متأصل في ادراكات الشعوب على أن الاخر "عدو دائم"، وهذا يجعل مفهوم الصراع يختلف عن النزاع من حيث العمق والشدة والامتداد، ولذا نبحث عن السلام عندما كون في صراع، وعن تسوية عندما نكون في نزاع[3].

ويرى إسماعيل صبري مقلد أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين، في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات[4].

والاختلاف ما بين مفهومي النزاع والصراع، يكمن في كون مفهوم النزاع يكون أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات عن الصراع، فيمكن احتواءه والسيطرة عليه عندما تتعارض القيم والمصالح وتشعر أطرافه أن أهدافها لا تتوافق من ناحية ما، ويناضل كل طرف لاستثمار هذا الموقف من خلال تصعيده يبتغي تحقيق النصر أو عدم الخسارة في الصراع[5].

---

[1] Joseph Frankel, international Politics conflict and harmony, London, Penguim Press, 1969, P.43.

[2] Steven L. spegiel, conflict in world politics edited by steven L. spegiel and keneth N. J. wintrop publisher, inc, 1971, P. 4.

[3] بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية ١٩٦٣-١٩٨٨، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٨.

[4] إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩، ص٩٩.

[5] عمر عبدالحفيظ شنان، المصدر السابق، ص١٦.

ب- التوتر (Tensions)

ان التوتر يشير الى حالة العداوة والتخوف والشكوك والتصور باختلاف المصالح او ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، ويبقى في هذا الإطار دون ان يتطور ليشمل مواجهة فعلية وصريحة وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. والتوترات إذا تحولت الى شكل خطير قد تكون بدورها عاملاً مساعداً أو رئيسيا لحدوث النزاع العنيف من خلال تأثيرها على عملية صنع القرار[1].

والتوتر مرحلة سابقة للنزاعات، وكثيرا ما ترافق انفجار النزاع العنيف، وأسبابها غالبا ما تكون مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، ويختلف عن النزاع كونه بمجرد حدوثه فالعلاقات التعاونية تكون مستمرة بين الأطراف، ولكن عند النزاع تنقطع العلاقات التعاونية[2].

أما عن الفرق بين النزاع والتوتر فأن الأخير قد يكون نتيجة من نتائج النزاع، إذ قد يؤدي النزاع على مسألة معينة إلى أن تصاب العلاقات بين دولتين أو أكثر بالفتور أو الانكماش، وغالباً ما يكون مقترناً بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية لا تصل إلى المواجهة المباشرة، وبعبارة أخرى فالتوتر لا يرقى إلى مستوى النزاع المسلح، أي أنه حالة تسبق النزاع العسكري المسلح يعبر عن حالة من الشكوك والمخاوف المتبادلة الناجحة عن تبدل سياسات الأطراف ومواقفها بعضها تجاه البعض الآخر[3].

والتوتر يسبق النزاع ويمثل الجزء الاساسي منه، ومع ذلك فالتوتر ليس هو النزاع فقد يوجد التوتر ويستمر التعاون بين الاطراف المختلفة ومع ذلك فان اسباب التوتر قد تكون أقرب الى أسباب النزاع، وهذا ما نشهده في الحالة العراقية كالتوترات المستمرة بين اقليم كردستان والحكومة المركزية.

ج- الأزمة (Crises)

يواجه مفهوم الأزمة مشكلة كونه مفهوما عاما يبحث عن تعريف ومعنى علمي متخصص، فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط أو الانهيار أو الكارثة أو العنف الكامن، إلا أن هناك اتجاها عاما

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المصدر السابق، ص١٤٠.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، المصدر السابق، ص ص ١٢٨-١٢٩.

[3] K.J. Holsti : international, politics, After Work for anlysis. N.J. Premtic Hall 1974, p.p. 452-456.

من قبل المتخصصين في السياسة والتاريخ في استخدام هذا المصطلح للتدليل على نقطة تحول تميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه بين الحياة والموت، العنف واللاعنف، الحل أو النزاع الممتد[1].

والأزمة هي "موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينها في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدي عمل يعده الطرف الآخر المدافع، ويمثل تهديدا لمصالحه وقيمه الحيوية، ما يستلزم تحركا مضادا وسريعا للحفاظ على تلك المصالح، مستخدما في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو حتى عسكرية، ويعرف ماكليلاند الازمات الدولية بأنها عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الاحداث فيها[2].

وتتميز الأزمة بكثرة الاحداث فيها وقصر مدتها وإن لم تتم ادارتها بشكل جيد تتحول الى حرب، عرفها شارل هوفمان بأنها " تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير".

ومن الناحية الاجتماعية تعرف الأزمة بأنها توقف الحوادث المنتظمة، والمتوقعة، واضطراب العادات والأعراف، مما يستلزم التغيير السريع لاستعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة[3].

وتحمل الأزمة ثلاث خصائص رئيسية:

- **عنصر المفاجأة**: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- **عنصر التهديد**: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- **عنصر الزمن**: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة

---

[1] د. منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، العدد ٣، جامعة أسيوط، عمان، ١٩٩٧، ص٨.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المصدر السابق، ص١٢٦.

[3] د. السيد عليوه، صنع القرار في منظمات الإدارة العامة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢٥٦.

د- العنف (Violence)

هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ولا يوجد تعريف دقيق للعنف ولكن من تعريفاته أنه "الفعل ضد إرادة الآخر أو إجباره على التصرف ضد إرادته، وذلك باستخدام القوة أو الإذلال"، ويقول عالم الاجتماع الأمريكي "ه. نيورج" بأنه "أفعال التدمير والتخريب والحاق الضرر، والخسائر التي توجه ضد أهداف أو ضحايا مختارين، أو ظروف بيئية، أو وسائل، أو أدوات، وهو سلوك يميل الى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص، أو خسارة بأموالهم أو ممتلكاتهم، وبغض النظر اذا كان هذا السلوك فرديا أو جماعيا".

والتفسيرات النظرية الفلسفية والاجتماعية تقسم العنف الى ثلاث أنواع نموذجية أساسية، أولها ما يسمى "العنف الآتي من الأعلى" ويعرف أيضا بأنه "العنف الرسمي" وهو الذي تستخدمه أجهزة الدولة، والثاني هو العنف الثوري المعادي للإمبريالية والموجه ضد المستغلين والاستعماريين وضد أجهزة الدولة البرجوازية، والنموذج الثالث هو الذي يلازم أشكال الجرائم العامة والعصابات المنظمة[1].

وهنا يتضح لنا أن هنالك عنف اخر يقابل العنف الرسمي يمكن أن نسميه بالعنف الشعبي "الغير رسمي"، وهو الذي يمارسه المواطنون أو جماعات داخل الدولة لأبداء اعتراضاتها ضد سياسات وأحكام الدولة أو للحصول على مكاسب منها أو لتغيير النظام.

وتختلف ظاهرة العنف باختلاف المجتمعات وتباين الحضارات وترتبط بحالة المجتمع والقيم السائدة فيه، وقد يكون العنف سياسيا وقد يكون غير سياسي، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، وقد يكون نفسيا أو ثوريا، أو يكون من قبل الدولة أو من قبل المليشيات[2].

ويختلف مفهوم العنف عن الحرب كذلك، فالأخيرة وإن مثلت إحدى صور الأول، إلا أن (العنف) مفهوم له شموله وخصوصيته عن مفهوم الحرب. فإحداث الضرر، أو إلحاق الأذى، أو استغلال الموارد، كلها تعد أهدافا أساسية للطرف المعنى من أجل تحقيق أهدافه، كما أن مفهوم العنف هنا لا يقتصر على الجانب العضوي فقط، حيث قد يمتد إلى المجالات العاطفية والنفسية[3].

---

[1] د. ياسر أبو حسن أبو، ظاهرة العنف السياسي في العالم العربي، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، ٢٠٠٨، ص ص ٧-٩.

[2] John Darby, The Effects Of Violence On Peace Processes, First Published, United States Institute Of Peace Press, Washington, D.C, 2001, p37.

[3] Abu Nimr, Op. Cit., p.28.

ه- الحرب (War)

ان الحرب هي "ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية، وهي الوسيلة الأكثر قسرا المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها، وتستخدم لإنجاز السياسات الوطنية"[1].

ان اندلاع الحرب يعنى فشل كل الوسائل أو الآليات الأخرى غير العنيفة في التوصل إلى تسوية أو حل مقبول بين أطراف النزاع، وهكذا يتضح أن مفهوم النزاع، وبصفة خاصة في المجال الدولي، يعد أكثر شمولا عن مفهوم الحرب في نطاقه، وأكثر تعقيدا في طبيعته وأبعاده. فالحرب متى بدأت، تصبح خيارات أطرافها محدودة بالنصر أو الهزيمة، بينما في ظروف النزاع، وفي المراحل السابقة على حدوث الحرب، يكون هناك ثمة مجال أوسع لإدارة النزاع، والتكيف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه[2].

والحرب هي أحد أشكال العنف الذي يتميز أساسا بأنه منهجي ومنظم فيما يتعلق بالجماعات التي تقوم به، وبالطرق التي تستعملها من أجل ذلك، وهي محدودة في الزمان والمكان، وخاضعة لقواعد قانونية خاصة بها على درجة كبيرة من التغير تبعا للأمكنة والعصور، جميع هذه الميزات تنبع من الطابع المنظم للنزاعات الحربية، والحروب تؤدي دائما إلى تزايد الوفيات بين المقاتلين وغيرهم، ويوجد في كل حرب في النهاية غالب ومغلوب، ويتعرض المهزوم عادة لخسائر غير مباشرة في السكان والموارد والمجاعات والطرد والنهب وأحيانا في تعرضه للسخرة والاستعباد[3].

والحرب هي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم تعد تجد لحلها الوسائل الأكثر لينا أو الأقل تطرفا. ولذلك، تعد الحرب نقطة النهاية في بعض النزاعات الدولية[4].

وقد عرف بعض الفقهاء الحرب بأنها عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم لتنفيذ إرادتنا حيث يتسلح العنف في مجابهته للعنف بالفنون والعلوم لكي تتحقق الغاية من العنف مع العدو

---

[1] د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، ط٥، بغداد، ٢٠١٠، ص ٢١١.

[2] Rinehart, and Winston, 1963, pp 442, 42.

[3] إبراهيم غرايبة، ظاهرة الحرب، عرض لكتاب غاستون بوتول "ظاهرة الحرب"، موقع الجزيرة، متاح على الانترنت: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2007/9/6/ ، اخر زيارة ٢٠-١٢-٢٠١٦.

[4] د. منير محمود بدوي، المصدر السابق، ص٩.

وهي فرض إرادتنا[1]. وبعض الأكاديميين في مجال الحروب يعدون النزاع حربا عندما يكون على نطاق واسع وذو نتائج كبيرة ومؤلمة بحيث يكون عدد الضحايا فيه حوالي الألف قتيل، ويعد هذا معيارا جيدا للتمييز بين العنف العالي المستوى والعنف المنخفض المستوى[2].

والحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع. وتعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف.

و- **النزاعات الدولية**:

يقصد به الخلاف الذي ينشا بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على موضوع قانوني أو حادث معين أو بسبب تعارض في مصالحها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حججهما القانونية بشأنها، وقد تدوم أياما قليلة أو سنوات عديدة[3].

وقد حددت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ في مادتها الثانية المشتركة النزاعات المسلحة الدولية بما يأتي: "تطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يعترف أحدهما بحالة الحرب، وتطبق الاتفاقية كذلك في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة". وعلى هذا فان أي نزاع مسلح يعد دوليا إذا كان بين دولتين أو أكثر، وكذلك بالنسبة للاحتلال أيا كانت مدته، وسواء واجه مقاومة مسلحة أم لم يواجه. وجاء البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف عام ١٩٧٧ الخاص بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية فوسع مفهوم هذا المصطلح عندما عد النزاعات التي تقودها حركات التحرير الوطنية ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي أو الكيانات والأنظمة العنصرية ضمن المنازعات المسلحة الدولية وطبقا لميثاق الأمم المتحدة[4].

---

[1] كلاوز فيتز في د. سعد إبراهيم الاعظمي، جرائم التعاون مع العدو في زمن الحرب، مطبعة الأديب، بغداد، ١٩٨٥، ص٧٣.

[2] Joshua S. Goldstein, War And Gender: How Gender Shapes The War System, First Payback Edition, Cambridge University Press, 2003, p.2.

[3] د. حسين عمر الشيخاني، الدبلوماسية وأهميتها كوسيلة لحل المنازعات الدولية سلميا، ط٣، مركز أبحاث القانون المقارن، اربيل، ٢٠٠٩، ص٩.

[4] آدم عبد الجبار عبد الله بيدار، المصدر السابق، ص ٢٤.

إن أشكال العنف السياسي للنزاع الدولي المسلح تتمثل ب (الحرب الدولية، الحرب العالمية، الحرب المحدودة، الحرب الوقائية، العمليات العسكرية الحدودية المؤقتة)[1]. ومن أمثلة النزاعات الدولية النزاع بين قطر والبحرين عام ١٩٩٩، والنزاع بين إثيوبيا واريتريا عام ١٩٥٠[2].

من هنا نستنتج أن مفهوم النزاعات الداخلية يتميز بالشمولية، ويتجاوز بمفهومه الصدامات العنيفة، والعنف الذي يعتبر الحرب من أعلى مستوياته، كما أنه يتجاوز المؤقتية على الأقل من حيث تأثيراته المستقبلية، وهي حالة مدركة عكس الأزمات التي تتميز بعنصر المفاجئة، وهو أوسع من كونه حالة تشدد بين طرفين كما الحال في التوتر.

فهي بهذا الشكل أكبر من حالة او حدث، وربما يكون مسارا يعكس نهجا معينا تتبناه الأطراف في علاقاتها البينية، ما دامت هذه الأطراف تهتم بتحقيق غاياتها وحماية مصالحها، وتتجاهل أو تقلل من مصالح الأطراف الأخرى، وقد تلجأ الى القوة والحرب لتسويته، أو أزمات لتحويله، أو توترات للتأثير على اتجاهه.

---

[1] عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي: دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٤.

[2] د. صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٣٦٧.

المبحث الثاني: أسباب النزاعات الداخلية

بين القران الكريم بعبارات واضحة وبدقة صور التفاعل الاجتماعي في المجتمع البشري، في أوضاعه المختلفة على جميع المستويات المحلية والدولية، فيستخدم القارن الكريم مصطلح التنازع للتعبير عن التفاعل الاجتماعي بين البشر على صورة النزاع المادي، وهو الذي يرفضه ويحذر منه بسبب عواقبه الوخيمة، قال تعالي (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَاصْبِرُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) [1]، فالتنازع ليس قرين الفشل والضعف فقط، بل يؤدي الى ضياع الهوية والكيان الذاتي للمجتمع، أمة كانت أم دولة، أما المجادلة بالحسنى والتباين الفكري والعقدي، فهو موجود ويمكن استخدام اليات أخرى للتعامل معها مثل الحوار والجدال بالحجة والبرهان وغيرها من الوسائل السلمية، ولان غاية التدافع بين الناس هي صلاح الأرض بالسعي فيها بالتعمير واستخراج كنوزها، فان افضل وسيلة للدفع هي ما عبر عنه القران في قوله تعالى (ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) [2]، وهذا يبين ان اظهار الحق يتحقق بالوسائل السلمية[3].

تتباين أسباب نشوء النزاعات وطبيعتها من زمن الى اخر ومن مجتمع الى اخر، وبالتالي تتباين طريقة إدارتها والتعامل معها تبعا للمستوى الفكري والثقافي ودرجة تقدم المجتمع. فاغلب النزاعات السلبية تنشأ نتيجة اختلاف طريقة النظر الى قضايا محددة بحيث تتولد قناعة راسخة لدى الأطراف المعنية لدرجة تصل في الكثير من الأحيان لحمل السلاح دفاعا عن تلك القناعات، فالمجتمعات المحكومة بالقبلية والعشائرية او حتى المذهبية هي أكثر عرضة لنشوب النزاعات منها الى المجتمعات الأخرى.

ويعد جهل الأطراف بعضها ببعض والحساسية المفرطة تجاه موضوع معين وتجاهل خبرات وامكانيات الاخر وضعف التواصل بين أطراف النزاع بشكل موضوعي او الدعوة الى التدخل بالشؤون الداخلية لكل طرف، كلها عوامل تساعد في خلق بيئة خصبة لنمو النزاعات وتفاقم حدتها، يضاف الى ذلك عنصرية بعض المجتمعات وشعور طرف معين بتفوقه وتعاليه على غيره من الأطراف وما ينتج عن ذلك من السلوكيات المستفزة التي تعمل في كثير من الأحيان كفتيل لتفجير الازمات والنزاعات.

---

[1] القران الكريم، سورة الانفال، الآية ٤٦.

[2] القران الكريم، سورة فصلت، الآية ٣٤.

[3] إبراهيم ادم أحمد شوقار، منهج التدافع في المجتمع البشري، دراسات دعوية، العدد١٤، يوليو ٢٠٠٧، الكويت، ص ٤٤.

قد يكون الشعور بالعنصرية نابعا من منطلقات قومية، مذهبية، أخلاقية، او عرقية او الاعتقاد بالأحقية التاريخية مثل الاعتقاد بالأفضلية في الدين او النسب، ومن الاسباب الاخرى لنشوب النزاعات هو الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان للطرف الاخر ورفض مبدأ التعايش السلمي بين المجتمعات. كما يلعب الجهل وعدم انتشار الوعي والتعليم في المجتمعات دورا كبيرا في تأجيج النزاعات.

والنزاع – بوجه عام – ظاهرة مركبة بالغة التعقيد من حيث مكوناتها وأبعادها ومستوياتها. ومن ثم، فإن محاولة تفسير النزاع استنادا إلى تأثير متغير وحيد تؤدى غالبا إلى قصور خطير في فهم الظاهرة النزاعية من جانب، كما أنه سيرتب آثاره السلبية على قرار مواجهته والتعامل معه من جانب آخر، الأمر الذي يفرض ضرورة تبنى رؤية تكاملية للنزاع كأمر ضروري، إن لم يكن شرطاً أساسياً ليس فقط لفهم وتحليل الظاهرة النزاعية، بل أيضا لنجاح استراتيجية مواجهة الموقف النزاعي موضع المواجهة أو الدراسة[1].

أهم النظريات السائدة في دراسات السلام وحل النزاعات

ان تعقد أسباب ودوافع النزاعات وتداخلها، دفعت العلماء الى البحث عن نظريات توفر قواعد عامة لتفسير أسباب حدوث النزاعات، أو الحروب، وطرحت هذه النظريات في بحثها حلول عملية للنزاعات أسئلة رئيسية وهي: كيف يبدأ النزاع بين المجموعات البشرية؟، وفي أي اتجاه يسير؟، وماهي مواقف الأطراف عندئذ؟، وكيف يؤثر على الفكر الإنساني بمستويه الفردي والجماعي؟، وماهي الحلول؟[2]، وقد تنوعت تلك النظريات وتعددت لاعتبارات عديدة منها طبيعة الخلفيات أو التخصصات العلمية التي انطلقوا منها، أو طبيعة المدارس الفكرية أو المناهج العمية التي ينتهجونها في دراسة المعطيات وسنبحث عددا من النظريات السائدة: -

١. **النظرية النفسية (السيكولوجية):** -وهي عبارة عن مجموعة من النظريات تفسر أسباب النزاعات من خلال مجموعة من الدوافع، والعوامل النفسية لدى أطراف النزاع، مثل الرغبة في التسلط، والسيطرة والمكانة، أو الحقد والكراهية، والنزعات العدوانية، والثأر والانتقام،

---

[1] د. منير محمود بدوي، المصدر السابق، ص١٥.

[2] إبراهيم ادم أحمد شوقار، المصدر السابق، ص ٤٩.

والإحباط وخيبة الامل، والانطباعات والصور الذهنية، والانفعالات النفسية، وغيرها من العوامل والدوافع النفسية[1].

٢. **نظرية الاحتياجات الإنسانية الأساسية:** وتعتبر من أكثر النظريات التي تلقي اهتماما وجدلا، في تفسير أسباب النزاعات، وتعتبر هذه النظرية أن أسباب النزاعات، ناتجة عن عدم توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان، سواء المتطلبات الجسدية أو الاجتماعية، أو النفسية، أو العقلية، (أي الحاجات الأساسية المادية والمعنوية)، ويشير أصحاب هذه النظرية الى عدم توفير أو اشباع الحاجات الأساسية الإنسانية، يولد العنف أو الصراع كوسيلة لتوفير أو الحصول على الحاجات الأساسية، ومن أهم منظري هذه النظرية (John Burton) و(Johan Galtung) و(Edward Azar)، ويحدد ادوارد آزر أهم الحاجات الأساسية التي تسبب النزاعات: الحاجة الى الأمن، والهوية، والانتماء، والحاجة الى الاعتراف (التقدير، والاحترام، والكرامة)، والحاجة الى المشاركة في القرار، والدور أو الحكم، وهنالك الحاجة الى الحرية، وكذلك الحاجات المادية مثل الغذاء والصحة والمسكن[2].

هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها.

ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويورون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية. على سبيل المثال، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجاً. فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بديلاً. وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة الى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة.

وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مُشبعات لهذه الاحتياجات وطبعاً فد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص٢٧٣.

[2] سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ١٣٥.

ان التركيز على حاجة الانسان كعامل رئيسي للتحليل ومعالجة النزاعات يؤدي الى استقرار المجتمعات وتقدمها، ويفسر ذلك على ثلاثة وجوه: الأول كونه اذا تم تلبية حاجات الفرد فان ذلك سيقلل من النزاعات من جذورها، لأن النزاعات تنشأ في الأصل بسبب غيبة الامل المستمرة للفرد لتلبية حاجاته الأساسية، والثاني ان غيبة الامل عن تحقيق الحاجات الرئيسية تبدد الجهود المبذولة لتحقيق انسجام في الوحدات الاجتماعية، وذلك عندما لا تجعل حاجات الفرد وحدة أساسية للتحليل، والوجه الثالث يعلل ارتباط الانسجام الاجتماعي بتحقيق الحاجات الأساسية للفرد بحيث ان جميع النزاعات التي تحدث تحمل في طياتها قضية تلبية الحاجات، والنزاع يحدث بسبب فشل طرف ما في رعاية تلك الحاجات، أو لا تحقق بالشكل المطلوب[1].

٣. **نظرية الحرمان النسبي: Relative Deprivation**: تدفع هذه النظرية الى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الإجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة ، ومؤسس هذه النظرية (Ted Gurr) يشرح في كتابه (Why Men Rebel?) أن كل مجتمع لديه نوعيته من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس باالحرمان لدى الشعوب الآلية الأولى :هي التوقعات أو التطلعات Value Expectations والثانية هي : الإمكانيات Value Capabilities، وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات والتطلعات على سبيل المثال بعد الإنتصار في حرب أو تغيير إجتماعي أو سياسي كل مجتمع، وفي نفس الوقت فإنه يمكن أن تنخفض تلك التوقعات عندما يمر المجتمع بأزمة أو يواجه كارثة طبيعية، على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى لديه إمكانيات فعلية لتحقيق تلك التطلعات، وهذه الإمكانيات تتفاوت بناء على هذه النظرية، فإنه طالما أن مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات تمرد جماعية أو ثورة . ولكن احتمالات التمرد فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضا تتزايد عندما تتسع الفجوة بين التوقعات والإمكانيات. ويرى (Gurr) أن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الإجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة وإما آخذة في التناقص، وربما تكون الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩-١٩٧٨ هي أحد الأمثلة الظاهرة أو أن إزدياد معدلات التعليم وعوائد النفط قد ساعدت على ازدياد توقعات الأفراد بحياة أفضل ولكن استمرار كبت معارضيه والتوزيع غير العادل للثورة على نظام الشاه، بالإضافة الى وجود

[1] إبراهيم ادم أحمد شوقار، المصدر السابق، ص ٥٤.

قيادة شعبية تحظى بثقة فئات كبيرة من الشعب أدى الى وقوع ثورة لم تكن بحسبان الغالبية العظمى من الباحثين والاكاديميين في تلك الفترة[1].

٤. **نظرية النزاع الاجتماعي:** وهي تنبني على النظرية الاجتماعية الماركسية والتي تبرهن أن الأفراد والمجموعات "الطبقات الاجتماعية" في أي مجتمع تمتلك نسبا مختلفة ومتباينة من الموارد المادية وغير المادية "الأثرياء والفقراء"، كما تدعي أن المجموعات الأكثر قوة هي التي بإمكانها استخدام القوة والنفوذ من أجل استغلال المجموعات الأقل قوة ونفوذا، فالمجموعات بالتالي في أي مجتمع رأسمالي حسب هذه النظرية تتجه في تعاملاتها البينية بطريقة مدمرة للطبقات الفقيرة، وتعطل المصلحة العامة وروح التعاون بين الناس، وهي تؤمن بأن هذه حل هذا النزاع يكون عبر العنف والثورات المسلحة والتغيير الجذري لثقافة قيم وعادات المجتمع المعني(٢).

٥. **النظرية الواقعية للتنازع بين المجموعات**: وترى هذه النظرية بأن المصلحة هي السبب الجوهري للنزاعات بين الناس، وذلك لأن ندرة الموارد وعدم التناسق والانسجام بين الأطراف نحو تحقيق الأهداف المصلحية تفضيان الى النزاع والتصادم، ومن هنا تقرر النظرية بأن التعصب العرقي أو الجهوي، ما هو الا رد فعل للنزاع حول المصالح، أكثر من كونه تعبيرا عن عملية نفسية دينامية في إطار الفرد[3].

٦. **نظرية الهوية المجتمعية:** وجاءت هذه النظرية لاستدراك النقص الذي لحق بالنظرية الواقعية، وتقول بان الناس يكابدون من أجل الحفاظ على سمعة إيجابية لشخصياتهم، فاذا كانت حلة المجموعة غير مستقرة ولا تقوم على قواعد عادلة، فان أعضاءها يلجأون الى الأفعال التي من شأنها تحسين هويتهم الاجتماعية، وهذا المحاولة تؤدي الى التعصب العرقي أو الجهوي[4].

٧. **نظرية النوع (Gender)** الافتراض الأساسي في نظريات النوع والنظريات النسائية بصفة عامة هو أن حركة الإنسانية قد شهدت ظلما شديدا تجاه النساء وهن نصف البشرية، وتفرق تلك النظريات بين فكرة الجنس البيولوجي وفكرة النوع، حيث إن الرجل والمرأة يختلفان من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي، ولكن إختلافهما من حيث النوع هو اختلاف فرضته التركيبة الإجتماعية. وهذا الأخير هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل كرست

---

[1] زياد الصمادي، المصدر السابق، ص ١٣.

[2] د. عبد الوهاب الطيب البشير، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٩، ص٤٩.

[3] المصدر نفسه، ص٥٣.

[4] سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ١٤٣.

هذا التفوق مما أدى الى إقصاء المرأة من المجال العام وتولدت على المرأة قيم اجتماعية ودينية، وقصر جهدها في حدود المجال الخاص، وتكونت فكرة حمل المرأة مسؤولية شرف الجماعة وشرف الأسرة خاصة في مجال التقاليد والعادات. وقد أدى الى حرمان البشرية من مجهودات نصف هذا العالم وأدى هذا الظلم وهذه التفرقة بالتالي الى أضرار نفسية وإجتماعية للنساء والرجال. ويرى مؤيدو هذه النظرية أن عدم تفهم هذه الأمور سوف يؤدي الى إستمرار العديد من النزاعات الإجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية بعدل وكرامة، هذا ويرى بعض الباحثين في تلك النظريات _وليس كلهم_ أن المرأة قادرة بطبيعتها على أن تكون صانع سلام أفضل من الرجل، ولذلك فإن إقصائها من المجال العام يحرم البشرية من جهودها في صنع وبناء السلام.

٨. **نظرية التعلم الاجتماعي: Social Learning:** كيف يتم فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية تمثل هذه النظرية أحد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع .ونظرية التعلم الإجتماعي فيما يخص مجال دراسات السلام والنزاع هي مبنية على انتقاد نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع وأسست السلوك الإنساني فيه على فكرة الرد العدواني على إحساس الإنزعاج وهو أحد الأحاسيس الأساسية لكل إنسان. وعندما يطرأ أمر يؤدي الى إثارة الخوف لدى الإنسان فإنه يشعر بالإنزعاج والتوتر ويستبدل الإحساس بالخوف الى إحساس بالأمان. ويكون إختيار هذا السلوك مبني على التربية والتعلم الإجتماعي اللذين يوفران للإنسان مجموعة من السلوكيات التي يستخدم أحدها أو بعضها لدرء الخوف والإنزعاج، ويعد السلوك العدواني أحد هذه السلوكيات التي يتعلمها الإنسان كرد فعل. ومن مؤسسي هذه النظرية الباحثين (Miller)و(Dollard)، إلا أن باحثين جددا اختلفوا مع المنظرين السابقين في مجال التعلم الإجتماعي وقدموا نظريات جديدة في التعلم الإجتماعي أظهرت أن السلوك العدواني كرد فعل للإنزعاج والتوتر هو مجرد سلوك واحد، وأن التربية الإجتماعية في مقدورها أن توفر للأفراد سلوكيات سلمية غير عدوانية تؤدي الى إحلال الطمأنينة بدل الخوف ومعالجة أوجه النزاع. ويعتبر (Banadora) أحد المنظرين الأساسيين في هذا الاتجاه[1].

النموذج التكاملي لفهم ظاهرة النزاعات

تعود أصل الفكرة في هذا النموذج الى دوبن Rober V. Dubin الذي تبنى المنهجين القياسي والاستنباطي معا لتطوير نماذج تطبيقية أكثر تلبية لدواعي الواقع في النزاعات، ومن أهم

---

[1] زياد الصمادي، المصدر السابق، ص ١٤.

مميزات هذا المنهج أنه نموذج تفاعلي يبني مراحل تحليله على الحاجة من أجل فهم أفض لتعقيدات النزاعات.

فالنزاع بين المجموعات حسب هذا المنهج ينشأ على خمس مراحل:- المرحلة الأولى وفيها العلاقة بين المجموعات المختلفة القائمة على أساس الفطرة كالأثنية أو الوصفية كالدين ، لا تكون محلا للتساؤل والاستغراب بين المجموعات، وفي المرحلة الثانية تصبح العضوية في الجماعة مكسبا شخصيا أكثر من كونه وصفا للجماعة، وهذا يقود للمرحلة الثالثة، وفيها تكون التعبئة والتحريك الاجتماعي، حين يحاول أعضاء بعض المجموعات التي تعاني من الظلم أو التمييز، الاجتياز الى المجموعات الأكثر حظا، وعندما لا ينجح بعض منهم يزداد شعورهم بالظلم والمعاملة الجائرة ويزيد من احساسهم بالذات، حيث يصبحون في المرحلة الرابعة، والتي تقودهم الى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة العلاقات التنافسية بين المجموعات طلبا لتحسين وضعياتهم الأمر الذي سيفضي الى النزاعات بينهم.

ويتبين أن أسباب النزاعات بين المجموعات حسب هذا النموذج التكاملي، هي أربعة دوافع رئيسية وهي المصالح والقيم والحاجات والسلطة، ففي المجموعات المتكافئة يقود التكالب على المصالح بالاشتراك مع العداوات التاريخية، والاختلافات الثقافية الى النزاع فيما بينها، وفي الفئات الغير المتكافئة فالنزاع على المصالح وفق شروط محددة يؤدي الى شعور بالظلم في جانب الأطراف الأقل حظا في المجتمع، ويؤدي بالتالي الى التنازع، ومن هنا يكون معالجة هذه النزاعات وتفاديها بإزالة أسبابه في احدى تلك المراحل قبل تفجره واستفحاله[1].

وقد يحدث النزاع نتيجة لمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة رغبة في الانتقام أو لتحقيق منافع خاصة، وقد تدفع مجموعة من المواطنين داخل الدولة للتمرد على السلطة ومحاولة الحصول على حقوقهم بالقوة، فعندما يشعر أحد الأطراف أن هنالك مصالح يمكن أن يجنيها من جراء هذا النزاع فإنه يندفع نحوه بقوة، بغض النظر عن الأضرار التي يمكن أن يلحقها بالطرف الآخر وخرقه للأعراف والقوانين التي تلزم هذه الأطراف. ويمكن تحديد الأسباب التي تؤدى إلى النزاعات والحروب الداخلية بما يلي:

- **الأسباب الدينية:** وهي النزاعات التي تحدث بين أتباع الديانات المختلفة، سواء كانت الأديان سماوية أو غير سماوية: كالدين الإسلامي، والمسيحي، واليهودي، والهندوسي، مثل

[1] د. عبد الوهاب الطيب البشير، المصدر السابق، ص ص٥٥، ٥٦.

النزاعات بين أتباع الدين الإسلامي والدين المسيحي في فلسطين، وحالة النزاع الديني في إندونيسيا بين المسلمين والمسيحيين، أو هي تلك النزاعات التي تنشب بين أتباع المذاهب التي تتبع دينا واحدا كالنزاعات بين الكاثوليك والبروتستانت في الدين المسيحي، وبين السنة والشيعة في الدين الإسلامي، أو التي تحدث بين أتباع المذهب الديني الواحد، كالنزاعات بين المعتدلين والمتطرفين في المذهب السني.

- **الأسباب السياسية:** وهي النزاعات التي تنشب بين الأطراف السياسية المختلفة، وتكون بين حزبين أو أكثر في إطار الدولة الواحدة مثل النزاعات التي تحدث في كل، والنزاعات حول السلطة وأسلوب المشاركة في الحكم وتسلط بعض الأنظمة الحاكمة على مقدرات الشعوب، وسيطرة أقلية عرقية على مصالح الأغلبية، وتهميش الأقليات وعدم الالتزام بمبادئ حقوق الانسان، وضعف الحكم الراشد، وفقدان الشفافية، كما حدث في بورندي ورواندا، كل ذلك يؤدي إلى استياء عام لدى الشعوب، وظهور حركات مسلحة معارضة لأنظمة الحكم، وتصادم بين الشعب والحكومة تنتهي بحروب أهلية، تؤدى إلى دمار وهلاك الدول والشعوب، وقد تحل بالوسائل السلمية المعتادة أو تتوسع إلى نزاعات عنيفة وقتال، و اللامساواة الشعور بالغبن يخلق جوا مشحونا بالخوف، يتعذر فيه التنافس السياسي، لان التفاوت يفقد الحد الأدنى من الاتفاق على القواعد الأساسية للمجتمع بين أطرافها المختلفة[1].
- **الأسباب الإثنية والعرقية:** وهي النزاعات التي تنشأ بسبب الانتماء إلى الأعراق المختلفة، ورؤية كل قومية أن لها أحقية في الوجود والعيش الأفضل، ولها الحقوق والامتيازات دون القوميات الأخرى، وغياب المساواة الاجتماعية، ونزاعات الهوية والتباين الثقافي والاجتماعي والسياسي وظهور المشكلات الطائفية والعرقية كبواعث أساسية للنزاعات، حيث تعاني بعض الدول من تركيبة سكانية معقدة، تختلط فيها الأعراق والطوائف، مما يترتب عليه العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية، وسياسة الإقصاء وزرع الكراهية العرقية، والتي سرعان ما تتطور إلى توتر بين الطوائف وبعضها أو بين الطوائف والحكومة، ومن ثم تنقلب إلي حروب أهلية كالنزاعات العرقية بين الأكراد والعرب في العراق، وبين الأكراد والأتراك في تركيا.
- **الأسباب الاجتماعية والثقافية:** كالنزاعات التي تندلع بين أتباع الأفكار والتوجهات المختلفة، حيث يرى كل منهم أحقية وصحة الأفكار التي يحملها، ويريد أن يطبقها في

---

[1] د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، ١٩٩٠، ص٢١٩.

الأوساط الاجتماعية التي يعيش فيها، ويرفض بشدة وجود اتباع الأفكار الأخرى، كالنزاعات الدائرة في البلاد الغربية وأمريكا بين العلمانيين والإسلاميين، أو بين القوميين والإسلاميين في البلاد العربية، والعوامل النفسية لبعض القبائل ودعاوى التهميش، والإحساس بالنقص في جميع صوره والشعور بالدونية بين بعض طبقات المجتمع، وظهور الحقد الطبقي نتيجة لتراكمات نفسية واجتماعية عميقة يؤدى إلى الشعور بالحقد والكراهية ضد أفراد المجتمع الآخرين، وزيادة التوتر وكثرة النزاعات بين شعوب هذه الدولة أو بينها وبين السلطة الحاكمة.

كما أن هنالك بعض العوامل الأخرى التي تساعد على زيادة التوتر والنزاعات بين الشعوب مثل تدني مستوى المعيشة وتباين الإمكانات المادية وتغيرات التركيبة السكانية للمجتمع نتيجة للهجرات والنزوح والتأثر بالأفكار الأجنبية وتوافر الأسلحة بكميات كبيرة في القرى والأرياف إضافة إلى التحولات التكنولوجية التي غيرت كثيراً من المفاهيم والعلاقات بين السكان كوسائل الاتصال وغيرها.

- **الأسباب الاقتصادية:** وهي النزاعات التي تنشأ بين طرفين بسبب عامل اقتصادي، أو تجاري، أو مالي، والنزاع حول اقتسام الموارد وكيفية توزيعها، وشعور بعض المجموعات بأنها لا تنال نصيبها من إمكانيات دولها وتسعى للحصول عليه بالقوة، وكذلك بسبب الفساد المنتشر في مؤسسات الدولة، وانتشار الفقر، والبطالة، والتوزيع الغير العادل للموارد والثروات الوطنية، وبعض النزاعات الطبيعية والتي تحدث نتيجة لبعض العوامل الطبيعية كنقص الأمطار وقلة مصادر المياه مما يؤدى إلى ظاهرة الجفاف والتصحر وبالتالي حدوث نزاعاًت حول مصادر المياه ومناطق الرعي كما حدث في دارفور.

المبحث الثالث: أنواع النزاعات الداخلية

تعد النزاعات الداخلية (النزاعات المسلحة غير الدولية)، قديمة قدم الدولة فهذه الاخيرة، كثيرا ما تجد نفسها في نزاع مسلح داخلي، تغذيه أسباب عديدة، أو حرب أهلية تهدف إلى تغيير النظام القائم، أو نزاع مسلح بين جماعتين متعارضتين أو أكثر، تريد الوصول إلى سدة الحكم، و غيرها من النزاعات المسلحة غير الدولية، والتي تختلف صورها و تتعدد و لكنها تشترك في الوحشية و ثقل الحصيلة من الضحايا، نظرا للطبيعة الخاصة التي تتميز بها، من معرفة المقاتلين لبعضهم البعض، والحقد الذي يكنه كل طرف للآخر، و الاعتماد في القتال على حرب العصابات و الشوارع في أغلب الأحيان، إضافة إلى مشاركة كل من العسكريين و المدنيين فيها، مما يجعل جبهاتها غامضة المعالم، و التمييز بين المقاتلين و غير المقاتلين أمرا بالغ الصعوبة، فيكون المدنيون الأبرياء أول ضحاياها.

وعادة ما تكون من نتائج النزاعات الداخلية المسلحة، انهيار مؤسسات الدولة، وانتشار العنف والفوضى، وهي الحقيقة التي أكدتها أغلب الحروب الداخلية، والتي اتخذت في الغالب شكل الحروب الدينية أو العرقية، وانطوت على عنف وقسوة غير مألوفين، كما حدث على سبيل المثال في الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦٥-١٨٦١م)، والجزائر والصومال، رواندا وهايتي في تسعينيات القرن الماضي، وكما الحال في سوريا والعراق واليمن وغيرها من دول العالم، التي أصبحت وللأسف فان أحد ملامحها الرئيسة عدم الإستقرار السياسي والنزاع على السلطة[1].

وهنالك أنماط عديدة للنزاعات الداخلية الاجتماعية مثل الحرب الأهلية والثورة والانقلاب وحروب العصابات والاغتيال السياسي والتخريب والإرهاب والاحتجاجات الرسمية والحصار الاقتصادي والاعمال الانتقامية والحروب النفسية والدعاية وممارسة الضغط عبر الوسائل القانونية لأغراض متضاربة واعمال الثأر والمشاجرات والمنازعات بين العمال والإدارة وأعمال الشغب خلال المباريات الرياضية والمشاجرات العائلية[2].

ان علماء الاجتماع ما زالوا بعيدين عن الاتفاق حول إمكانية تفسير النزاعات الداخلية على أنها ظاهرة متصلة بغيرها من الظواهر وان النزاع هو نفسه في كل حالة وليس من خلاف الا من

---

[1] بازغ عبدالصمد، النزاعات المسلحة غير الدولية، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٢٧، ٣-٢-٢٠١٢م، متاح على الانترنت: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293871 ، اخر زيارة ١٥-١٢-٢٠١٦م.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المصدر السابق، ص١٤٥.

حيث جوانب شكلية مثل طبيعة الأطراف او حجمها او طول مدة النزاع وحدته وطبيعة الأهداف والمسائل المتصارع عليها وشكل العملية التي يسير فيها النزاع والأسلحة المستخدمة... الخ، أو أن النزاع هو نتيجة سلسلة من الظواهر التي يحتاج كل واحد منها رغم ما يبدو من تماثل خارجي بينها الى تفسير نظري خاص.

وما زال علماء الاجتماع غير متفقين على معايير محددة لتمييز وتصنيف وترتيب أنماط النزاعات الداخلية المختلفة، في إطار مقبول بشكل عام، رغم بعض المحاولات المبذولة في هذا المجال[1].

أنواع النزاعات استنادا الى حدتها: -

يعتبر علماء النفس والاجتماع أن النزاع هو كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وبناء عليه انقسم النزاع إلى سلمي وعنيف:[2]

النزاع السلمي (Peaceful Conflict)

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا. ومن هذه الآليات: الدساتير والقوانين، والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات، وممارسة الطرق الديمقراطية وتطبيقها على ارض الواقع، وتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة. ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة. وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر.

النزاع العنيف (Violent Conflict)

وهذا النزاع يتحقق عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية وتتجاوز نطاقات السلام، وتحاول السيطرة أو تدمر قدرات المخالف أو المعارض لها من اجل تحقيق أهدافها وغاياتها

---

[1] جيمس دورتي، المصدر السابق، ص١٤٦.

[2] قسم البحوث والدراسات، أنواع النزاع ومفهومه، المصدر السابق.

ومصالحها الخاصة[1]. والنزاع العنيف أو أحيانا يسمى النزاع المميت يشبه النزاع المسلح ولكن يتضمن أيضا عنف من جانب واحد كما في الإبادة الجماعية ضد السكان المدنيين، أي ما يعني العنف الجسدي المباشر[2].

أنواع النزاعات استنادا الى مسبباتها:

يمكن التمييز بين أنواع النزاعات الداخلية استنادا الى مسبباتها بين خمس مجموعات رئيسية وهي[3]:

أ- نزاعات العلاقات:

وتنشأ بسبب وجود انفعالات سلبية قوية، تنتج عن سوء فهم أو نتيجة لوجود صور نمطية مسبقة، أو بسبب سوء الاتصالات بين الأطراف، أو لتكرار أنماط سلوكية سلبية، وغالبا ما تؤدي هذه المشكلات إلى ما يسمى بالنزاعات غير الواقعية أو غير الضرورية، وعندما تتوافر الظروف الموضوعية للنزاع، مثل قصور الموارد المحدودة، أو قصور الأهداف المتبادلة وهكذا، قد تؤدى بشكل غير ضروري، إلى تصعيد النزاعات المدمرة.

ب-نزاعات المعلومات:

تحدث هذه النزاعات عندما تفتقد الأطراف المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الحكيمة، أو بسبب تزويدهم بمعلومات غير صحيحة، أو حينما يختلفون حول أهمية المعلومات، أو تفسيرها، أو عندما يصل الأفراد إلى تقييمات مختلفة بصورة جذرية لنفس المعلومات. وهنا تجب الإشارة إلى أن حدوث نزاعات المعلومات قد لا تكون ضرورية الحدوث لأنها تقع نتيجة سوء الاتصالات أو انعدامها بين أطراف النزاع. كما أن البعض الآخر من هذه النزاعات قد تكون نزاعات حقيقية، وسلبية كون المعلومات أو الإجراءات أو كلاهما والتي استخدمها الأطراف في جمعها، قد تكون غير متوافقة.

---

[1] أمجد علي حسين، الفدرالية كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية: العراق نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس فاكلتي العلوم الإنسانية / سكول القانون والسياسة/قسم القانون، جامعة دهوك، ٢٠١٠، ص٣١.

[2] Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, Hugh Miall, op.cit, p.28.

[3] د. منير محمود بدوي، المصدر السابق، ص١١.

ج- نزاعات المصالح:

نزاع المصالح يحدث غالبا عندما يتبنى طرف أو أكثر موقفا يسمح بحل واحد لتحقيق حاجاتهم. ولإشباع حاجته يعتقد بأنه يجب التضحية بمصالح الآخرين. وهكذا، وتحدث هذه النزاعات ذات الأسس المتداخلة، حول قضايا موضوعية (النقود، الموارد الطبيعية، الوقت ،..إلخ)، أو موضوعات إجرائية (كأسلوب حل النزاع)، أو حول موضوعات نفسية (مدركات أو تصورات الثقة، العدالة، الرغبة في المشاركة، الاحترام، ..الخ)، ويزداد الأمر تعقدا عندما يكون تحقيق مصالح طرف ما يؤدي الى خسائر للطرف الآخر، وبوجه عام يتطلب حل نزاع المصالح وجوب مناقشة عدد كبير وهام من مصالح الأطراف المعنية، وأن يحققوا أو يتوصلوا إلى نقاط التقاء مشتركة في المجالات الثلاثة السابقة (الموضوعية، الإجرائية ، النفسية). وهكذا، فإن هذا النوع من النزاعات تسببه المنافسة حول المصالح والحاجات غير المتوافقة سواء كانت حقيقية أو متصورة.

د- النزاعات البنيوية أو الهيكلية

وهي تتعلق بتأثير الأبنية والهياكل الاجتماعية على النزاعات، والتأثيرات هذه عادة ما تسببها قوى خارجية عن الأفراد في النزاع. فالموارد الطبيعية المحدودة، والقيود الجغرافية (كالبعد أو القرب على سبيل المثال)، والوقت (من حيث كونه محددا أو متسعا)، والأبنية التنظيمية، وما شابه ذلك من متغيرات غالبا ما تدفع نحو اتجاه السلوك النزاعي. وتأثير تلك القوى يختلف من مجتمع إلى آخر طبقا لبنية أو هيكل الجماعة أو طبيعة المجتمع نفسه، ففي المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الواسعة، كما في المجتمعات المفتوحة، والتعددية، فالنزاع الذي قد يكون له وظائف استقراريه، بمعنى دعم الاستقرار، وفي المجتمعات ذات الأبنية أو الهياكل الاجتماعية المحددة، والجماعات المغلقة، كلما كانت الجماعة أكثر انغلاقا كلما ازداد تورط الأطراف في النزاع، وبالتالي يزداد تأثير النزاع عليهم.

ه- نزاعات القيم:

وهي النزاعات التي تسببها المعتقدات القيمية أو النظم العقيدية المتصورة أو الفعلية، وذلك لعدم التوافق بينها، ولما كانت القيم عبارة عن معتقدات يستخدمها الأفراد لإعطاء معنى لحياتهم، تشرح ما هو جيد أو سيئ، صواب أو خطأ، عادل أو ظالم، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن القيم المختلفة في حد ذاتها لا تشكل نزاعا، فالأفراد يمكنهم العيش معا في انسجام مع وجود نظم قيمية مختلفة،

بينما النزاعات القيمية تثار عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة من القيم على غيره من الأطراف، أو عندما يدعو إلى الالتزام بنظام قيمي محدد لا يسمح بالاختلافات العقيدية.

ان درجة التماسك الوطني هي قضية جوهرية، لأنها تتعلق بالاستقرار السياسي الداخلي للدولة. فكلما كان المجتمع مجزأً كلما صرفت الجهود والموارد الضرورية لمعالجة هذه المسألة ومواجهة مشاكل السياسية الخارجية، وان أسباب التجزئة متعددة، ومن بينها وجود اختلافات اثنية وقبلية ودينية ومذهبية، وهذا غالبا ما يؤدي الى النزاعات الداخلية، ودرجة التماسك الوطني تتعلق بقضايا أخرى مهمة تتمثل في مدى الدعم الشعبي للنظام القائم وسياساته، وان انعدامه يؤدي الى ضعف دور السلطة[1].

توجد قناعة بوجود معادلة عكسية تربط بين مستويات النزاع المختلفة، فكلما تفاقم النزاع على المستوى الفردي، او مستوى مجاميع الداخل، كلما انخفضت حدة النزاع على المستويات الخارجية الأعلى، وهو ما تلجأ اليه بعض الدول حين تروج وتركز الانتباه على مشكلة خارجية كبيرة (حقيقية او قد تكون مفتعلة) كأسلوب لتحويل الانتباه من المشاكل الداخلية (اغلبها حقيقية). وعلى النمط نفسه ترى بعض الحكومات تحاول تفريغ الكبت الشعبي الداخلي والتخلص من الأصوات المناوئة لها من خلال توجيه الغضب الداخلي الى الخارج بخلق عدو وهمي يستقطب الاهتمام لمنع تفجر الاوضاع داخليا عن طريق اعمال الشغب او التظاهرات وغيرها من الممارسات التي تلجأ اليها المجتمعات للتعبير عن رفضها للحكومات والأنظمة.

أنواع النزاع من حيث درجة ظهوره:

ان النزاعات تكون أحيانا ذات طبيعة وأشكال علنية، تظهر في سلوك نزاع معين، مثل العداوة، الحرب الكلامية، والإعلامية، التدمير، القتل، وغيرها، أو قد تأخذ النزاعات أشكالا كامنة غير معلنة، مثل الحقد، والكراهية، والصورة الذهنية السلبية عن الاخر، وإجراءات غير قانونية، ولكن غير معلن عن ممارستها، مثل التمييز في التعليم، أو العمل أو حسب الاتجاه السياسي، وغير ذلك[2].

---

[1] د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ١٨٧.

[2] سامي إبراهيم الخزندار، المصدر السابق، ص ٥٤.

وقد يكون النزاع إما ظاهرا يمكن التعرف عليه من خلال الإجراءات أو السلوكيات أو يكون كامنا، وفي هذه الحالة يبقى ناميا لبعض الوقت، حيث إن عدم التوافق غير معقد أو يتم تضمينه في أنظمة أو تشكيلات مؤسسية مثل الحكومات أو الشركات أو منظمات المجتمع المدني[1].

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع النزاع على أساس من وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف النزاع ترتبط به، ومن ثم تعد دالة على وجوده من جانب، كما تستخدم في تحديد نوعه من جانب آخر. وفي هذا الصدد، يتجه بعض المتخصصين إلى التميز بين النزاعات السافرة، والكامنة، والمقموعة أو المقهورة وتتحدد أهم سمات كل منها على النحو التالي:

أ- النزاع الظاهر أو السافر Manifest Conflict:

ويقصد به ذلك النوع من النزاعات التي أنتجت، أو ارتبطت بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافه مثل أعمال العنف، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد النزاع القائم. ومن هنا فإن مثل هذه المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل النزاع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالنزاع كأساس لوصفه بأنه نزاع ظاهر أو سافر تمييزا له عن النوعين التاليين: الكامن، والمقموع.

ب-النزاع الكامن أو المستتر Latent Conflict:

وهذا النوع من النزاعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للنزاع بين أطرافه، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل في عدم تبلور أي مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود النزاع. وفي عبارة أخرى، إن هذا النوع إنما يعبر عن نزاعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

ج- النزاعات المكبوتة أو المقهورة Suppressed Conflict:

هذا النوع من النزاعات يشترك مع سابقيه في تبلور أساس موضوعي للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع النزاع الكامن في عدم تبلور مظاهر سلوكية دالية عليه، لكن سمته الأساسية تتمثل في وجود اختلال واضح في علاقات القوة بين أطرافه لصالح طرف على حساب

---

[1] Christopher E. Miller, Op., Cit., p22.

الطرف الأخر، كما أن الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في النزاع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثاني.

وقد قدم كوينسي رايت Quincy wright تعريفا موسعا للنزاع حيث عرض أربع مستويات أو مراحل للنزاع تمثلت في[1]:

- نشوء الاختلافات أي بروز التضارب.
- زيادة التوتر
- حشد جزئي للقوات لمعالجة الاختلاف (أي التهديد باستعمال القوة)
- التدخل المسلح أو الحرب.

وحسب كوينسي رايت فان المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الثالثة والرابعة تعبران عن النزاع الظاهر او المعلن.

وينقسم النزاع كذلك الى مباشر وغير مباشر، فالمباشر عندما تعتدي الأطراف على بعضها البعض الى حد استخدام العنف والقوة، ومنع الخصم من الوصول الى تحقيق أهدافه وغاياته، وغير المباشر يتمثل في سعي كل طرف لتحقيق مصلحته، وإعاقة تحقق مصلحة الاخر، وخصوصا عندما تكون الأهداف هي نفسها للطرفين، كالحصول على جائزة مالية، أو وظيفة، أو ممارسة تجارية[2].

مظاهر وأشكال النزاعات الداخلية

تحدث النزاعات لأسباب عديدة كما تم عرضه في المبحث السابق، وتتخذ النزاعات الداخلية مظاهر وأشكالا عديدة يمكن ذكر أهمها كما يلي: -

النزاعات الاثنية

ان الإحساس بالهوية والتنميط الثقافي والحضاري قد يصبح سببا أصيلا في المواجهات العنيفة بين المجموعات الإثنية والقبلية في الكثير من الدول، ولقد تعرض العالم الى حروب تدميرية

---

[1] بوزرب رياض، المصدر السابق، ص ١٤.

[2] د. أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٠٢.

أودت بحياة الملايين من البشر، في كافة أنحاء العالم، بدوافع عرقية وقبلية وبسبب التمحور الاثني Ethnocentrism، وسياسات الفصل العنصري المنظم[1].

تثير مسألة تعدد الجماعات الاثنية والعرقية في دولة واحدة مشاكل كثيرة للدولة وتؤثر على استقرارها، فعندما تشعر الأقلية الاثنية بوجود خصائص ومميزات، تختلف عن الجماعة، أو الجماعات العرقية، الموجودة في نفس الدولة، فإنها قد تثير مطاليب سياسية ربما تهدد أحيانا وحدة الدولة، وعندما تكون احدى الجماعات الاثنية محاذية للدولة أو الوطن الأم، تشترك في صفات مثل اللغة والثقافة المشتركة وعلى خلاف مع الجماعة الحاكمة فإنها قد تثير حالة من النزاع الداخلي وقد ينتهي باستقلال تلك الجماعة الاثنية[2].

ولقد تزايدت النزاعات بين المجموعات العرقية بحدة في السنوات الأخيرة، وبينما تم التشديد على الهوية الإثنية مكونا أساسياً في حروب النوع الثالث، نجد أن الكثير من هذه النزاعات الإثنية تعود بجذورها إلى تاريخ قيام الدولة الاستعمارية. فعندما قامت السلطات الاستعمارية بتصنيف الطبقات الاجتماعية بحسب فئات إثنية، معتبرة أن بعض المجموعات فقط تستحق أفضلية في المعاملة، جعلت من السهل قيام علاقات مسيطر وتابع بين مختلف المجموعات الإثنية. وكان هذا هو جذر الكراهية الطويلة المدى بين المجموعات المحرومة بسبب هذا النوعّ من الترتيبات السياسية[3].

إن معظم النزاعات المسلحة الكبرى في العالم هي نزاعات داخلية، ويمكن أن يوصف معظمها ظاهريا بالنزاعات العرقية. إضافة إلى الحركات العرقية العنيفة تبرز أيضا حركات عرقية غير عنيفة مهمة ومتعددة، ما زالت كلمة عرقية في اللغة اليومية تشير إلى «مشكلات الأقليات» و«علاقات العرق». فهي تدل في العلاقات الدولية على جوانب من العلاقات بين جماعات تعتبر نفسها مختلفة ثقافيا عن سواها.

ويمكن أن تتخذ العرقية أشكالا متعددة، وبما أن الأيديولوجيات تشدد على النسب المشترك بين أفرادها، يشكل التمييز بين العرق والعرقية معضلة، العرقية هي بالتالي أحد عناصر علاقة بين

---

(1) د. أبو القاسم قور، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، مكتبة الابتكار، دون مكان الطبع،٢٠١٠، ص ٦.

(2) د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(3) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص١٨٠.

عاملين يعتبران نفسيهما مختلفين عن أفراد الجماعات الأخرى. ويمكن بالتالي تحديدها على أنها هوية اجتماعية (ترتكز على تباين الواحد تجاه الآخر) وتتسم بصلة قرابة وهمية أو مستعارة[1].

وتشكل النزاعات الاثنية في دول العالم الثالث ٩٠% من مجموع النزاعات العالمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومعظم هذه النزاعات طويلة الأمد، نتيجة اندلاع أزمات اجتماعية واثنية تتداخل فيها اللغة والحضارة والهوية المميزة والدين والانتماء القبلي، والعرق واللون، وغالبيتها هي نزاعات بين مجموعات اثنية داخل الدولة الواحدة، وأحيانا تمتد لتشمل دولا من خلال دعم ومساندة الدولة الجارة مجموعة معينة[2].

الحروب الاهلية

ان الحرب هي "ممارسة العنف المسلح المنظم بين الجماعات الإنسانية" وهي الوسيلة الأكثر قسرا المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها ومصالحها، وتستخدم لإنجاز السياسات الوطنية حسب وجهة السلطة الحاكمة[3].

وتختلف الحروب الأهلية (الداخلية) عن الحرب الدولية، فالحرب الأهلية تعبير عن انهيار الأوضاع الطبيعية داخل الدولة، وبذلك فهي بالفعل وضع مرضي، لأن الدول رغم أنها من حيث المبدأ تتوفر على وسائل عدة لحل النزاع تمنع اللجوء إلى العنف، إلا أنه في بعض الأحيان يتعذر استعمال تلك الوسائل، فتندلع الحرب؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالحرب الدولية -على خلاف ما سبق – تمثل بالفعل الآلية التي غالبا ما تكون النهائية لحل النزاع. وهذا هو جوهر التصور السياسي للحرب بوصفها خيارا عقلانيا، ينتج عن الموازنة بين التكاليف والمنافع في استخدام القوة لحسم النزاعات الدولية[4].

ويعرف هربرت كيلمان وهو من علماء النفس الحرب بأنها "فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمعات من جهة ثانية وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي"، ومع أن أفرادا عديدين ينخرطون خلال الحرب في سلوك عدواني فانهم قد لا يتصرفون كذلك لدوافع

---

(1) المصدر نفسه، ص ص٣٠١-٣٠٤.

(2) د. كمال حداد، المصدر السابق، ص٣٧.

(3) د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(4) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص ١٢٨-١٢٩.

عدوانية، وحتى بعض الزعماء قد يتصرفون لأسباب استراتيجية تتعلق بتحقيق التماسك الاجتماعي[1].

الانتفاضات (المقاومة الشعبية)

غالبا ما ينتج النزاع بين الحكومة والمعارضة السياسية بسبب تصورات مبالغ فيها حول نية المعارضة، فالتصورات المبالغ فيها وليست الحقائق الموضوعية هي التي تقود الى النزاع، فمثلا الحكومة العراقية الحالية تعيش دائماً عقدة المظلومية بسبب انتمائها لإيديولوجية المظلومية الشيعية وثقافة (الهولوكوست الشيعي)، ولذلك من المناسب لها والمقبول عندها ان تعيش تحت اضطهاد (نظرية المؤامرة) حتى لو امتلكت أعظم خزائن الارض كالعراق وإيران وحتى لو كان خصماؤها هم الضحايا المضطهدون في سجونها.

ويجب على الحكومة أن تنظر قبل الاتهامات التي ستوجهها للمتظاهرين، ما سبب التظاهر ونوع التظلمات والمطالب التي يرفعها المتظاهرون، فتتعرف بعناية ودقة على المطالب الجوهرية للمتظاهرين وما الذي يمكن تحقيقه منها، وما الذي يخضع منها للتفاوض، وهل المطالب مشروعة او غير مشروعة، وهل يمكن تحقيقها بدون الوقوع في المواجهات ام لا، وما الذي ستخسره او تربحه في الاستجابة للمطالب. وأخطر ما في الامر ان ترى الحكومة ان المطالب مشروعة ثم تتنكر لذلك بافتعال اتهامات لدول خارجية تتدخل في الشأن الداخلي كما هو ديدن الحكومات. وأخطر منه المماطلة التي توحي باستهتار الحكومة واستخفافها بالجماهير المنتفضة وربما يؤدي هذا الاستخفاف وهذه المماطلة بانفلات الامور وجر الاوضاع باتجاه المواجهة الاكيدة والثورة المسلحة.

حروب الانفصال وطلب حق تقرير المصير

والتي عادة تقوم بها حركات التحرر الوطني وهم جماعة من الأشخاص منظمة بشكل معين تشن كفاحا مسلحا من أجل تأسيس دولة مستقلة في إقليم ما، وحيث تتوفر فيها مقومات الدولة ولكنها غير كاملة عند وقت المطالبة بالاستقلال، اما بسبب عدم حيازة الشعب على الإقليم الذي يطالب به، أو لأن غالبية السكان القاطنين في الإقليم محرومون من ممارسة السلطة فيه وبغير حق، ولقد نشط دور حركات التحرر الوطني مع تبلور حق تقرير المصير[2].

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المصدر السابق، ص١٤٣.

[2] د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص ٦٨.